السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

Gender-Responsive Social Policy As Approach For achieve Sustainable Development

إعـداد

سمر سعيد معوض

حاصل على درجة الدكتوراه – قسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

الملخص:-

أولت المؤسسات الدولية والتي من بينها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة أهتمها بتحقيق المساواة بين الجنسين، كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة، هذا ما جعل بعض الدول العربية ومن بينها مصر بتضمينه برؤها الاسترتيجية 2030، فتستهدف مصر الوصول للترتيب الدولى رقم 60 فى مؤشر الفجوة بين الجنسين فى عام 2030، أما السعودية فأنها تعمل على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%، كذلك استهدفت الامارات تمكين المراة الاماراتية ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة.

لذا اتخذت مصر بعض الإجراءات وتبنت بعض السياسات في إطار تمكين المرأة وتحقيق المساواه بين الجنسين، من خلال القضاء على الفجوة النوعية بين أفراد المجتمع والتي تقدر بمقدار الاختلافات والتمايز بين الأفراد على أساس الجنس، وذلك فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات المجتمعية، وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات، وزيادة معدلات مشاركة المرأة بالتنمية، بعبارة أخرى إعادة صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة الفجوة النوعية.

لذا يهدف البحث الحالي، لتحليل السياسات الاجتماعية لوزارة التضامن تحليلاً نوعياً، وتم بالتركيز على الخطط الاستراتيجية لإدارة المرأة بالوزارة، وذلك باستخدام نهج السياسات الاجتماعية المسجيبة للنوع، (Gender-Responsive of Social Policy) حيث يعتبر أحد المناهج التي طُرحت لتحليل الأسلوب المتبع في توظيف موازنات الدول لتحقيق العدالة النوعية، وكذا يعتبر الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات في استخدام التمويلات الموجهة للحد من الفقر، وتمكين المرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تم تطبيق استمارة استبيان على المستفيدات من خدماتها بمحافظة الفيوم والتي تعتبر من أفقر محافظات مصر طبقاً لبيانات أخر تقارير للتنمية البشرية، وخلصت الباحثة من نتائج التحليل النظري والميداني إلى أنه بالرغم من جهود الدولة لسد الفجوة النوعية في سوق العمل والتي تمت في إطار التزام مصر باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW)، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الجهد واتخاذ بعض التدابير والإجراءات، لزيادة فاعلية السياسات المستجيبة للنوع.

Abstract:

Gender equality has got International institutions' attention including UNDP, as one of the sustainable development's goals, and Arab countries, including Egypt, add it in their strategic vision 2030, So Egypt targets getting 60th ranking of the indicator of gap gender 2030, but Saudi Arabia is working To raise the participation rate of women in the labor market from 22% to 30%, and UAE targeted empowering Emirati women that is a national strategy for empowering and women entrepreneurship.

Egypt planned some policies in a way to achieve women empowerment and gender equality, because gender gap is a basic of unfair resources distribution and benefits in those communities, and presenting services, rights, and duties, as well as increasing rates of women participation in development, in other words, reframing social policy in facing gender gap.

the current research targeted to apply gender analyzing for social policies of the Ministry of Solidarity, focusing on strategic plans of women department of the Ministry, by using Gender-Responsive of Social Policy method. This is one of the proposed methods to analyze the following technic to employ budgets of countries to achieve gender justice, which has been using in combating poverty, and women empowerment funds to enhance gender equality. This study is reported from applying a questionnaire on clients of policy services in Fayoum governorate which is the poorest governorate in Egypt according to human development report, the researcher deduced that government effort to combating gender gap in the labor market which is considered as applying COMMITTEE ON THE ELIMINATION OF DISCRIMINATION AGAINST WOMEN (CEDAW). however, work is needed to increase the effectiveness of gender-responsive policies.

أولاً: مشكلة البحث

تعتبر قضة فقر المرأة أحد أهم التحديات التي تواجه عمليات التنمية، لما لها من تداعيات تؤثر على المجتمعات الفقيرة وخاصة الأسر التي تعولها النساء، مما ينعكس على صحة أطفالها ونوعية الخدمات المقدمة لهم من تعليم، وترفيه، صحة... الأمر الذي يحرم تلك النساء وأسرهم من فرص الخروج من دائرة الفقر، وبهذا فإن قضية فقر النساء ليست قضية تخص حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات، فحسب إنما باعتبارها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة فى التنمية الشاملة Gender Mainstreaming. حيث أن التنمية التي تعتمد على تهميش دور المرأة تفتقر إلى أهم مقوم من مقومات التنمية البشرية، ألا وهو "الإنصاف". باعتبار أن إتاحة فرص أكثر عدلاً للمرأة، وتمكينها من الحصول على حقها في التعليم والعمل ورعاية الطفل، والمشاركة السياسية، والمناصب الإدارية والاقتصادية سوف يكون له أبلغ الأثر في تنميتها البشرية. "فالاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها هو أضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية عامة"**(بخاري، 2008)**.

ومن ناحية اخرى فإن أهمية مشاركة المرأة في تحقيق التنمية أحد الأسباب الأساسية الدافعة للنهوض بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية والتي اساس لتحقيق استدامة التنمية، فمنذ عام 1975 بمؤتمر هيئة الأمم المتحدة بالمكسيك، بدأت الأشارة إلى الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش المرأة من المشاركة مع الرجل في تحقيق التنمية، وذلك عن طريق توفير فرص عمل متكافئة بينهم الأمر الذي يترتب عليه زيادة إنتاجية المرأة ومساهمتها في الناتج القومي، مما يزيد فرص حصولها على فوائد التنمية، ثم تتالت المؤتمرات الدولية التي تناول تلك القضية والتي خرجت باعتبار مفهوم النوع الاجتماعي مدخل رئيسي لإدماج المرأة في التنمية وذلك بغية القضاء على الفقر مع مراعاة اختلاف الاحتياجات وفقاً للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها كلاً من الرجل والمرأة. **(مركز.البحوث.الاجتماعية، 2009)**

هذا وبرغم الجهود الدولية التي استهدفت أدماج المرأة بالتنمية لتحقيق الاستثمار الأمثل لمجمل الموارد البشرية بأي مجتمع وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلا أن بعض النساء مازالت تعاني التمييز في الحصول على فرص التعليم كذلك قلة فرص العمل المتاحة لهن ذلك لأسباب عدة منها مسئوليات أدوارها الاجتماعية بالأسرة، بالإضافة إلى ما تفرضه العادات والتقاليد بتلك المجتمعات من قيود تحد من مشاركة المرأة في التنمية.

ظهر مفهوم السياسات المستجيبة للنوع **Gender-Responsive Policy** في إطار سعى صانعي القرار صياغة سياسات تستجيب لتلك الاحتياجات لتحقيق العدالة بين أفراد

المجتمع، في الحصول على خدماته (التعليمية، الصحية، توفير فرص عمل كريم،...) ومن ثم توفير مناخ يحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين في المشاركة بالتنمية من ناحية، وفي الحصول على عائدات تلك التنمية من ناحية أخرى، وذلك من خلال ادماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة، بداية من اتخاذ بعض التدابير لتوفير المعلومات والاحصائيات العامة وتصنيفها طبقا للنوع الاجتماعى بهدف تحليلها والوقوف على جذور المشكلات التى تعوق تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، مواجهة حالات عدم المساواة في الوصول الى الموارد والتمكن منها، لتعزيز التنمية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة فى صنع واتخاذ القرار. **(المجلس.القومي.للمرأة، 2018)**

وباستقراء التراث النظري والدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت قضايا النوع الاجتماعي وتأنيث الفقر، وأسبابها وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الدراسات التي أشارت إلى أهمية تبني سياسات مستجيبة للنوع لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية ومواجهة تلك الظاهرة، والتي سوف يتم عرضها طبقاً محورين وهم كالتالي:- **المحور الأول:** دراسات تناولت ظاهرة تأنيث الفقر والتي من بينها دراسة Siti Inayatul Faizah and Uus Ahmad Husaeni بعنوان "**التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة باستخدام نموذج بنك غرامين في إندونيسيا**" (Faizah و Husaeni، 2019) والتي اتضح من نتائجها أن الأسر التي تعولها النساء أفقر من الأسر التي تعولها الرجال، وأرجعته الدراسة ذلك إلى قلة فرص العمل المتاحة للنساء عن الرجال، كذلك أصحاب رؤس الأموال للنساء المنتجات لقلة خبراتهم بسوق العمل، لذا فإن استخدام نموذج بنك غرامين ساهم بشكل إيجابي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة من خلال تمويل مشروعات متناهية الصغر. حيث أنه من خلال توفير رأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي تحققت التنمية المجتمعية المستدامة بالمجتمعات الفقيرة من خلال توفير فرص العمل الحر لأفراده والتي تسهم في تحقيق نمواً اقتصادياً والتخفيف من حدة الفقر المدقع.

كذلك دراسة دانيل لافين وماركوس مارتين Danielle Lavin- Loucks& Marcus Martin بعنوان "**تأنيث الفقر**" **2007** (Martin & Loucks, 2007) والتي أشارت إلى إن الفقر ليس فقط عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والكساء والمأوى وإنما أيضاً يعني عدم وجود خيار، والحرمان من الفرص، وعدم القدرة على تحقيق أهداف الحياة. فإن ظاهرة تأنيث الفقر تتجاوز المجالات الاقتصادية والدخل. وتوصلت الدراسة أنه بالرغم من وجود الوعي العام ووجود سياسات اجتماعية للرعاية المرأة الفقيرة إلى أن عدم المساواة والفجوة بين نسبة

دخل الرجال ونسبة دخل النساء مازالت كبيرة. إن ارتفاع معدلات الفقر بين النساء يعني ارتفاع معدلات الفقر بين الأطفال مما يهدد نوعية الحياة التي يعيشها الأطفال وارتفاع معدلات الضغوط النفسية والاجتماعية.

كما أكدت دراسة سيلفيا شانت Sylvia Chant "**إعادة التفكير في "تأنيث الفقر" فيما يتعلق المؤشرات الإجمالية بين الجنسين2006**" (Chant, 2006) على أن زيادة معدلات فقر النساء يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات النساء، حيث أشارت إلى أن 70% من فقراء العالم من النساء، كما قدمت تلك الدراسة مقترحا بالمؤشرات التي يمكن إدراجها ضمن مؤشرات التنمية البشرية، أو استخدامها في مؤشرات الفقر القائم علي النوع.

كذلك أتضح من دراسة فالينتين م موجادام Valentine M. Moghadam بعنوان "**تأنيث الفقر وحقوق المرأة**"2005 (Moghadam,2005) أن تأنيث الفقر صيغ لوصف نسبة الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض للأسر التي تعولها نساء في الولايات المتحدة (وأمريكا اللاتينية) ودول العالم النامي، حيث وجد أن أفقر فقراء العالم هى الأسر التي تعولها النساء وأن معظم أنظمة الدعم الاجتماعي في الولايات المتحدة غير كافية، وأكدت الدراسة على أن عدم المساواة في الدول النامية هو وراء تفشي هذه الظاهرة حيث تفضيل الأبناء الذكور وتمييزهم على الإناث في تخصيص موارد الأسر المعيشية ،كذلك صنع القرار في السياسات العامة، بالإضافة إلى انخفاض الأجور، والأمية أو عدم إكمال المراحل التعليمية، والزواج والإنجاب المبكر، وإنعدام الحق في الطلاق. كذلك أكدت الدراسة على أن تنفيذ السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة (New Libralism) في بعض الدول ساهم في زيادة نسبة الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك زيادة فقر المرأة. ووضعت التغيرات الاقتصادية عبئا ثقيلا على النساء العاملات بأجر، وأمهات الأطفال الصغار، والنساء ذوي المسؤوليات الأسرية. لذا فمن المهم النظر في سبل الحد من الحرمان الذي تعاني منه النساء الفقيرات والتقليل من المصاعب التي تواجهها المرأة في رفع المستوى المعيشي لأنفسهن ولأطفالهن، للخروج من الفقر في جميع أنحاء العالم، وتصميم برامج اجتماعية تشمل توزيع الأراضي، وبرامج التدريب، وخلق فرص العمل، وخدمات التوظيف، والحصول على السكن، والمرافق، ورعاية الأطفال، وإصلاح القوانين التمييزية. كذلك تعزيز آليات الرعاية الاجتماعية، وأكدت على أن هذه البرامج بمثابة إستراتيجية فعالة لمكافحة الفقر على المدى الطويل عن طريق تعزيز استحقاقات المرأة وقدراتها، سواء في الأسر التي يعولها الرجل، أو الأسر التى تعولها نساء.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني والذي تناول متغير السياسات المستجيبة للنوع فكانت من بين تلك الدراسات دراسة محمدعبدالعال عبد العزيز بعنوان " **دور المنظمات التطوعية فى توفير خدمات الرعاية الانسانية للمرأة الفقيرة المستبعدة اجتماعياً" (عبدالعزيز، 2019)** والتي أظهرت نتائجها أن المنظمات التطوعية تقوم بدور واضح فى توفير خدمات الرعاية الانسانية الاقتصادية حيث تمثل هذا الدور فى :دفع المصروفات الدراسية لابناء المرأة الفقيرة،وعمل فصول تقوية للأبناء الملحقين بالمدارس، قيام الجمعية بتأمين احتياجات الأسرة من المواد التموينية، ثم تقديم الزى المدرسي توفير الكرتونة الرمضانية، وتوفير مشروعات انتاجية صغيرة،وتوفير شنطة الغذاء الشهرية، ثم توفير الأدوات المدرسية التى يحتاجها الأبناء و توفير الكتب والملخصات للطلبة الفقراء.

كذلك دراسة سميرة بنت أحمد حسن العبدلي و روبا سليمان الفنيخ بعنوان "**استراتيجيات إدارة الضغوط لدى المرأة العاملة وانعكاسها على جودة الحياة الأسرية" (العبدلي و الفنيخ، 2017)** والتي توصلت نتائجها إلى أن الصراع بين أدوار المراة كعاملة وكربة منزل احد أهم مصادر الضغوط، والسيدات في الفئة العمرية (40 فأكثر) كن الأكثر اتباعاً لاستراتيجية ضبط النفس لأنهن الأكثر إدراكاً للتعاطي مع الضغوط بكل روية وهدوء، لذا أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالرشاد الأسري وبرامجه لمساعدة المراة لاكتساب استراتيجيات إدارة الضغوط، وتشجيع المرأة العاملة على إيجاد التوازن في حياتها الأسرية.

أما دراسة Erica King, & Jillian E. Foley, والتي كانت بعنوان "**السياسات المستجيبة للنوع، تطوير المؤسسات العقابية، ماذا نعرف وطرق التغيير**" (King & Foley, 2014)، والتي أشارت إلى أن الجريمة عند النساء تأخذ مسارات مختلفة عن الرجال، لذا لتحقيق العدالة يجب مراعاة الاحتياجات المختلفة بينهم والتي ترجع إلى اختلاف النوع الاجتماعي، الأمر الذي يحتم تطوير سياسات العدالة الجنائية لكي تراعي النوع الاجتماعي، مستندين على البحوث والدراسات الخاصة بتعديل السلوك لكل من الرجال والنساء، لذا تم صياغة سياسات تشمل، تطوير تنظيمي– تدريب العاملين في ذلك المجال، وإشراك الجهات المعنية، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطبيق نماذج مشابهة بمجالات مختلفة، ودعم البحوث والدراسات التي تتناول السياسات المسجيبة للنوع وسبل تطبيقها.

كذلك دراسة **Katelyn A. Wattanaporn and Kristy Holtfreter**[1] والتي كانت بعنوان "**عائد البحوث النسوية على السياسات المستجيبة للنوع والممارسة"2014** (Wattanaporn & Holtfreter, 2014)والتي أوضح أنه بتحليل الدراسات النسوية المتنوعة

لوحظ أن التمييز القائم على الجنس المتبع أثناء التنشيئة الاجتماعية بالإضافة إلى ضغوط العمل والذي غالباً ما يكون محدود الخيارات، بالإضافة إلى الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة الغالب، قد يدفع في بعض الأحيان إلى وقوع بعض الجرائم من قبل النساء، نتائج تلك الدراسات والبحوث أحد أهم الأسباب للسعى لسد الفجوة بين الجنسين كوقاية من الجرائم، تطوير الممارسات العقابية بعد وقوع الجرائم، وبشكل اشمل تطوير السياسات لتصبح سياسات مستجيبة للنوع، ومن ثم فإن هناك علاقة تطردية من زيادة البحوث النسوية وتطوير السياسات الستجيبة للنوع وممارستها.

تبين من العرض السابق أن معظمها أكدت بدراسة العملية على وجود ظاهرة تأنيث الفقر نتيجة عوامل عدة اختلفت من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة كانت نتيجة السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديد والتي لم تراعي طبيعة المرأة، مسئوليات المرأة الأسرية، (المهام الإنجابية) مما أدي إلى زيادة معدلات الفقر بين النساء في تلك الدول، بما يختلف عن الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك الظاهرة في الدول النامية، حيث كانت من ضمن تلك الأسباب التمييز بين الأبناء الذكور والإناث في توزيع الموارد الأسرية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإناث الأميات أو عدم تكلميها مراحل تعليمها، عدم مشاركتها في صنع القرار السياسية، وزيادة ظاهرة تأنيث الفقر.

هذا بالإضافة إلى تأكيد بعض الدراسات على أن ظاهرة تأنيث الفقر تؤدي إلى فقر الأطفال وبالتالي قلة الرعاية المقدمة لهم، مما يؤدي إلى نقص قدراتهم (فقر القدرات) فينشأ جيل جديد من الفقراء وتتزايد معدلات الفقر عام بعد أخر. كما أوصت بعض الدراسات بالاهتمام بجمع البيانات الخاصة بالفقر والمصنفة حسب نوع الجنس، للوقوف على جوانب الظاهرة كمحاولة لتفسير أسبابها ومن ثم تصميم استراتيجيات واستخدام آليات للحد من تفاقم تلك الظاهرة.

كذلك استخلصت الباحثة من عرض وتحليل الدراسات السابقة أن مكافحة فقر المرأة أحد أولويات تحقيق رفاه المجتمع ككل، مما يزيد من أهمية تطبيق الدراسة الحالية، والتي تسعى لرصد اسهامات سياسات الرعاية الاجتماعية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمشروعات التنموية بالمجتمع المحلي ، حيث انخفاض دخل الأسرة الفقيرة التي تعولها نساء عن دخل الأسر الفقيرة التي يعولها رجال وذلك وفقا لما تم عرضه من دراسات عربية واجنبيه. والتي لم تتعمق في أسباب ذلك، فما المعوقات التي تواجه جهود الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو أحد التساؤل الذي يسعى للاجابة عليه.

هذا كما أكدت دراسات المحور الثاني على دور صانعي السياسات لوضع سياسة عامة لموجهة تلك ظاهرة تأنيث الفقر. والتي اقترحت بعضها استنادا على ما توصلت إليه من نتائج أن تكون قائمة على توزيع الأراضي، وبرامج التدريب، وخلق فرص العمل، وخدمات التوظيف، والحصول على السكن، والمرافق رعاية الأطفال، وإصلاح القوانين التمييزية. كذلك تعزيز آليات الرعاية الاجتماعية.

وبهذا تتبلور القضية المحورية للبحث في رصد اسهامات السياسات المستجيبة للنوع في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المحلي، وخاصة الاستدامة الاقتصادية لأحد تتدابير تلك السياسات وهي المشروعات التنموية، ومن ثم المعوقات التي تواجه السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع لتحقيق التنمية المستدامة .

ثانياً: أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية مراعاة المنظور النوعي بالسياسات الاجتماعية حيث أن استراتيجية مرعاة وضع المرأة جزء لا يتجزأ من عملية تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في كلا من المشاركة في عمليات التنمية والاستفادة من عائدها والذي بدوره يحقق استدامة لعائد تلك التنمية، حيث أن تهميش مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية كان له أثره على نمو المجتمع وتقدمه، وذلك من خلال تداعياتها وما تترتب عليها من ظهور العديد من المشكلات مثل فقر الطفل وحرمانه من أوجه الرعاية التي تتطلبها هذه المرحلة مما يؤدي إلى وجود جيل جديد من الفقراء بما يعنيه المصطلح من فقر القدرات التي إلى انخفاض مستوى المعيشة، مما يحتم البحث عن سبل دعم وتطوير الجهود المبذولة في إطار التصدى لتلك الظاهرة والحد من تداعياتها، وهذا ما تسعى إليه أهداف البحث الحالي.

ثالثاً: أهداف البحث

1- تحديد اسهامات السياسات الاجتماعية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستدامة الاقتصادية للمشروعات التنموية بالمجتمع المحلي.
2- رصد المعوقات التي تواجه السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع لتحقيق التنمية المستدامة

رابعاً: تساؤلات البحث

1- ما اسهامات السياسات الاجتماعية المسجيبة للنوع في توفير فرص الاستدامة الاقتصادية للمشروعات التنموية بالمجتمع المحلي؟

2- ما المعوقات التي تواجه سياسات الرعاية المستجيبة للنوع في تحقيق التنمية المستدامة؟

خامساً: الإطار النظري للبحث

1- مفاهيم البحث

أ- السياسات المستجيبة للنوع

تعتبر السياسات المستجيبة للنوع أحد التوجهات الحديثة، التي ظهرت على ساحة العلوم الاجتماعية نتيجة الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، حيث يقصد بها إعادة صياغة السياسات لستجيب لقضايا واحتياجات الذكور والإناث، وذلك في إطار دعم المجتمع لكلاً من الذكور والإناث، لمنحهم القدرة على أدائهم لأدوارهم الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على استقرار المجتمعات.

وعرف فولي السياسات المستجيبة للنوع على أنها "معالجة السياسات العامة لكي تراعي الاحتياجات القائمة على النوع، والتي من شأنها تعزيز الهوية النوعية تعزيزاً إيجابياً، طبقاً للسياق القيمي لكل مجتمع"(Foley, 2012) .

اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية االمستجيبة للنوع هي "مجموعة الإجراءات التي تراعي اختلاف الظروف والأدوار والاحتياجات والاهتمامات، لكل من الرجال والنساء والشباب والفتايات".(UNDP, 2012)

- **السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع:-**

من الأهمية بمكان الإشارة إلى تعريف السياسات الاجتماعية بشكل عام والتي عرفها تتمس بأنها "كافة المبادئ الموجه للوسائل والغايات بقصد تحديد أهداف المجتمع ، وتحتوي علي جميع الوسائل التي تمكن الدولة من إحداث تغيير موجه في الأنساق والمواقف والسلوك ، وبذلك فالسياسة توجه الحكومة من إحداث التغييرات التي تعبر عن الإرادة العامة في المجتمع .(Titmuss, 1974, p. 23)

كما عرفها كلاً من أماني قنديل وسعد الدين ابراهيم على أنها "مجموعة التوجهات والإجراءات التي من شأنها تكريس مبدأ تكافؤ الفرص , وتعظيم هذه الفرص لكل أفراد المجتمع , حيث يحققوا ذواتيهم من ناحية ويشبعوا كل احتياجاتهم الأساسية من ناحية أخري (إبراهيم و قنديل، 2009، صفحة 85).

استناداً على ما سبق من تعريفات ووفقاً لتوجهات الرعاية الاجتماعية بمصر وطبقاً لأهداف اعتبرت الباحثة السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع "هي مجموعة الإجراءات التي تتضمن مجموعة من خطط والبرامج الاجتماعية التي تراعي أوضاع احتياجات النوع الاجتماعي بهدف تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر فقراً" والتي تهدف إلى:

- دعم الجهود المجتمعية التي تحسن أوضاع المرأة المعيشية. (وخاصة منظمات المجتمع المدني)
- توفير سبل تمكين المرأة اقتصادياً (تدريب – فرص تمويل– فرص تسويق)
- توفير سبل تمكين المرأة اجتماعياً.

ب–مفهوم التنمية المستدامة:

ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على عدد من الاعتبارات الأساسية، منها العمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، والعمل على الحد من تأثير المخلفات الصناعية على تلوث البيئة بكل أنواعها، وضرورة الحرص على استمرار النظام البيئي بشكل متوازن من شأنه الحيلولة دون استنزاف الموارد المتاحة للأجيال المقبلة **(عوض و خميس، 2013، صفحة 91)**.

ومفهوم التنمية المستدامة بهذا المعنى مفهوم مستقبلي متكامل يجعل من تنمية العنصر البشرى أول أهدافه، ويعمل على الحفاظ على رأس المال البشرى والقيم الاجتماعية والاستقرار النفسي سواء للفرد أو للمجتمع، ويحرص على تأكيد الحق في الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل. وبالتالي تستخلص الباحثة ان التنمية المستدامة تعني " مجموعة العمليات التي تستهدف مستوى من الرفاه والمحافظة عليها والتي تشمل النواحي التالية:–

- الاستدامة البيئية وتعني الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الداعمة للمعيشة أو تعزيزها لأغراض استعمالها من قبل الأجيال المستقبلية.
- الاستدامة الاقتصادية وتعني المحافظة على مستوى محدد من الإنفاق على مر الزمن . وفي سياق سُبل عيش الفقراء، تتحقق الاستدامة الاقتصادية إذا ما تم تحقيق واستدامة الخط القاعدي من الرفاهة الاقتصادية(.من المرجح أن يكون للخط القاعدي الاقتصادي خاصاً لكل حالة على حدة .رغم أنه من الممكن أن يتم التفكير به ضمن مفهوم" دولار في اليوم "بحسب أهداف التنمية العالمية).
- الاستدامة الاجتماعية وتعني تحقيق الحد الأدنى من الإقصاء الاجتماعي والحد الأعلى من العدالة الاجتماعية.
-

2- ثلاثية التنمية المستدامة والتمكين المرأة والأمن الاجتماعي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية منصفة وشاملة عن طريق تعزيز قدرات وفرص أشد الفئات ضعفا وتهميشا، لذا كان الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة التي تم صياغتها من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة " تحقيق المساواة بين الجنسين" لذا استهدفت الدول تمكين المرأة لتحقيق تلك المساواة، في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي أحد متطلباتها توفر الأمن الاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن تمكين المرأة أحد مؤشرات الأمن الاجتماعي أذن هناك علاقة تبادلية ثلاثية بين المفاهيم الثلاث الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة وتمكين المرأة والتي تتضح خلال الشكل التالي:-

شكل رقم (1) يوضح التأثير المتبادل بين التمكين وسبل المعيشة المستدامة والتنمية المستدامة[1].

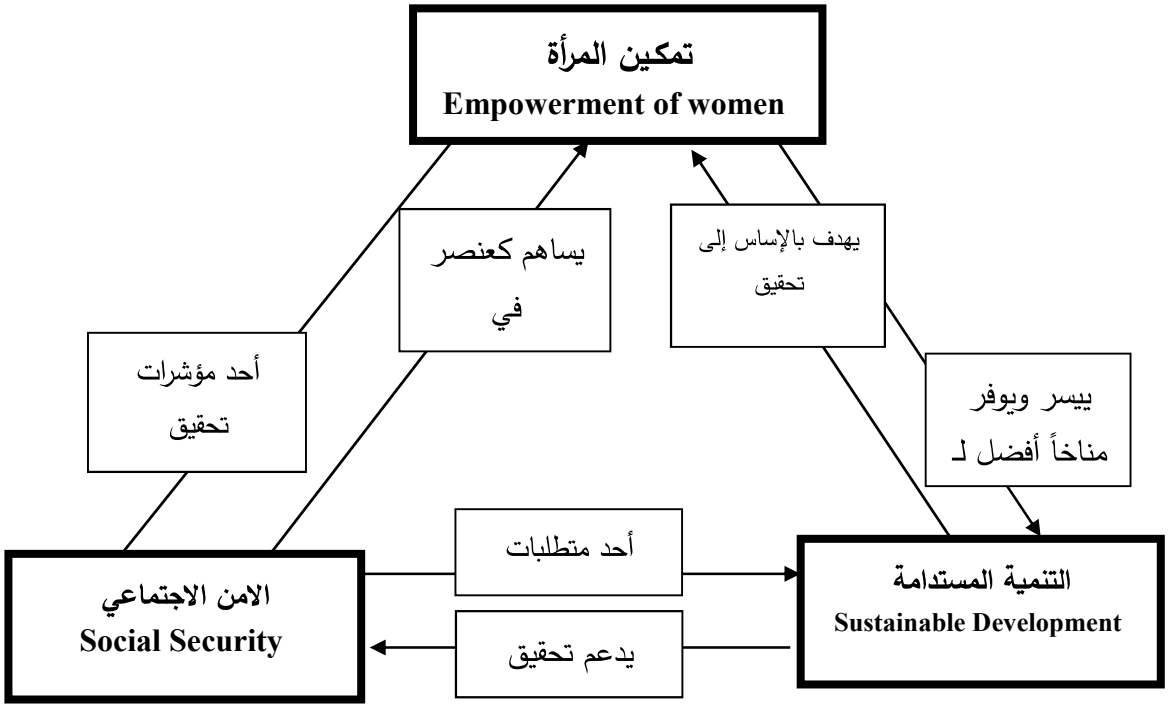

3- تفعيل مشاركة المرأة في التنمية كأحد متطلبات الأمن الاجتماعي:

[1] Anirudh Krishna : **Social Capital , Community Driven Development and Empowerment A short Note on Concepts and Operation** , Duke University press, 2003 P2 .

الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع من قاعدة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، ومع ذلك فإن منحى بعض الدول إلى تأسيس العديد من وحدات المرأة أو هيئات وطنية لتنمية المرأة، غير كاف لإحداث عمليات التغيير الإجتماعي المنشودة

إن الأسباب الأساسية التي دفعت بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في الساحات العلمية يرجع إلى أهمية دور المرأة في التنمية. حيث بدأ منذ عام 1975م الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور ومشاركة المرأة في التنمية مع أخيها الرجل. جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمية التي تعقد كل عشرة أعوام تحت شعارات تهدف لمساواة ومشاركة المرأة في التنمية. واستمرت عجلة المؤتمرات والندوات على النطاق العالمي والإقليمي، وكذلك انبثقت جمعيات ومنظمات ومؤسسات خاصة وعامة، خلال تلك الفترة، لتنفيذ جميع التوصيات والاستراتيجيات لمؤتمرات المرأة العالمية **(أبورموز، 2005، صفحة 129)** .

ولا يزال هنالك الكثير لمواصلة الجهود لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية واعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة.

إن" تزيين "بعض مؤسسات الدولة ببعض الوجوه النسائية دون توفر الإرادة السياسية للتغيير ودون خط ما يلزم من رصد للميزانيات، تغيير التشريعات، تطبيق السياسات وتنسيق الجهود لتمكين تلك الوحدات من العمل والتغيير لن يفسح المجال لهذه الهيئات لإحداث التغيير المأمول .في هذا الصدد، لا يتفق هذا التوجه مع الدعوات المرتبطة بنموذج الليبرالية الجديدة المطالبة بتقليص دور الدولة للحد الأدني لن تؤدي إلى تمكين النساء أو تغيير علاقات النوع الإجتماعي .فانسحاب الدولة من تقديم خدمات أساسية في التعليم، الصحة والرعاية الاجتماعية وترك آليات السوق تفعل فعلها دون حماية حقيقية للعاملين والعاملات، خاصة في القطاع غير الرسمي، لا يستطيع تعويضه عمل العديد من المنظمات غير الحكومية المختلفة .فالأخيرة، ومهما تعاظم دورها، لا يمكنها مد خدماتها على مستوى الوطن كما لا تستطيع أن ترسم سياسات شاملة أو سن تشريعات، لذا فإن تلك المهام هي مسؤلية الدولة لتحقيق العدالة بين فئات المجتمع وبالتالي تحقيق الرضا المجتمعي بهدف الوصول إلى مستويات أعلى من الأمن الاجتماعي. **(Sharma, 2014)**

5- التحديات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع:

تعددت التحديات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع وخاصة التي تستهدف تحسين مستوى معيشة السيدات والتي تم رصدها في النقاط التالية (الأمانة.العامة.لجامعة.الدول.العربية، 6-8 يوليو 2009):-

أ- فقر القدرات:

انتشار الامية وفقر القدرات للدى المرأة فى الوطن العربي فإن التحدى فى لجوء المرأة للقطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي اللذان لا يوفران الظروف والأمان الوظيفي والغطاء التأميني اللازم أو بما تطلق عليه اتفاقيات العمل الدولية العمل اللائق للمرأة، إضافة إلى عدم وجود آليات واضحة لتقنين هذا القطاع من قبل الحكومات والذى يزداد حجمه بازدياد البطالة والفقر.

ب- التحديات الاقتصادية:

هذا بالإضافة إلى أن تقييم عمل المرأة داخل الأسرة أو ما يطلق عليه العمل غير المثمن وإدماجه فى حسابات الدخل القومى يعتبر من الإشكاليات الشائكة نظرا لصعوبة وضع معايير حسابية له من ناحية، وتخوف الحكومات من الأعباء المقابلة لتقييمه من ناحية أخرى، فتثمين هذا العمل الغير منظور حتما سيؤدى إلى مطالبة المرأة بالحقوق التأمينية اللازمة لها فى مقابل مساهمتها فى الدخل القومى مما سيؤدى إلى مزيد من الأعباء الاقتصادية على الدولة.

ج- تحديات تتصل بالثقافة الحقوقية العامة:

لا يزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة فى العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية أو الدستورية المؤيدة لعمل المرأة، فالمجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل من ناحية مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية وإنفاذها على ارض الواقع فى صور متعددة منها ما تثبته الدراسات من تدنى راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء فى طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها (ممرضة، مدرسة ابتدائي، طبيبة نساء وتوليد، تحاليل، مهندسة ديكور، مرؤوسة وليست رئيسة عمل). ولعل الاعتماد على تثقيف وتوعية المجتمع من خلال الإعلام لم يؤتى بثماره فى هذا المضمار نظرا لأسباب تتعلق بعدم قناعة الإعلامي بقضية عمل للمرأة، فالإعلامى مواطن له قناعاته وثقافته الراسخة بأن الرجل هو العائل الرئيسي للأسرة وهو الأولى بتوفير فرص العمل له، وذلك بالرغم مما تثبته الدراسات من ازدياد دور المرأة العربية كمعيلة للأسرة ولدور المرأة لمساهمة فى حياة الأسرة الاقتصادية بدخلها سواء من العمل أو الميراث أو غير ذلك من الموارد الشخصية، ان الصورة التقليدية والسطحية التى يتم بها تناول

قضية عمل المرأة من قبل الإعلاميين (مقدمين ومعدين) لا تقوم على تقديم عمل المرأة فى صورة حق إنسانى فى اتخاذ القرار وقضية حق فى تكافؤ الفرص وهو مدخل أساس لابد من تبنيه كبداية لتعديل الرؤية العامة لحقوق وواجبات المواطن.

إن الدروس المستفادة فى المجال الإعلامى تحتاج إلى استخدام أسانيد ومعالجات أعمق لتفعيل دور الإعلام فى تعديل رؤية المجتمع على نحو يحترم عمل المرأة بشكل مكافئ للرجل وليس كعبئ مفروض على المجتمع العربي من أجندة غربية.

6- التجربة المصرية للسياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع

بدأ الاهتمام بالنوع الاجتماعي في إطار توقيع مصر على اتفاقية السيداو، والتي في إطارها تم إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بجميع الوزارات وتشرف عليها وحد تكافؤ الفرص بوزارة المالية والتي إنشأت بقرار الوزير رقم (617) لسنة 2005، والتي قامت بعدت أنشطة من اهمها إصدار نشرات ترصد تحليلات متنوعة للنوع الاجتماعي في الوظائف والمرتبات في العديد من القطاعات، كذلك تعرض وضع المرأة في المناصب القيادية...وغيرها من القضايا الخاصة بالتحديات المجتمعية التي تواجها المرأة، كذلك أصدرت دليل تدريبي مرجعي بعنوان "التمويل من اجل تنمية المرأة" نحو تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة، كذلك أصدرت تقرير مؤشرات العدالة الاجتماعية للتنمية فى مصر 2011 بالإضافة إلى تقرير فجوة النوع الاجتماعى فى مصر فى ضوء التقارير الدولية، كما تم إعداد موازنة مستجيبة للنوع، بعد تدريب العاملين على إعدادها، هذا على صعيد السياسة العامة للدولة أما فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، فتمثلت الاستجابة للنوع في إنشاء إدارات مستقلة خاصة بالمرأة على مستوى المديريات تتباع تقديم الخدمات المرأة التي تخطط لها الوزارة والتي من بينها(**مشروع تنمية المرأة- مشروع الرائدات الريفيات- مراكز استضافة وتوجيه المرأة- مراكز خدمة المرأة العاملة- الأندية النسائية**)

نستخلص من مناقشة الإطار النظري للبحث أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لسد الفجوة النوعية بين الفقراء عن طريق تقديم خدمات لتحسين مستوى معيشة المرأة، إلا أن تلك الخدمات غير مفعلة بجميع المحافظات، وخاصة الأكثر فقراً، مع التأكيد على توفير وزارة التضامن الاجتماعي الامكانيات اللازمة بتلك المحافظات.

بينما من ناحية أخرى لا توفر الوزارة المتابعة الدورية لتنفيذ خطط وبرامج السياسات المستجيبة للنوع، لذا يتطلب الأمر توفير مراكز لمتابعة عمل خطط وبرامج الوزارة على مستوى الوزارات ورصد معوقات التنفيذ والتي قد تواجه المديريات، كذلك التدخل لمواجهة تلك المعوقات.

هذا بالإضافة خطط وبرامج وزارة التضامن الاجتماعي لا تتضمن تدخل على مستوى المجتمع لرفع الوعي حول دور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية.

سادساً: منهجية الدراسة

1- نوع الدراسة: تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها تهدف إلى وصف وتحليل اسهامات السياسات المستجيبة للنوع وخاصة (سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع) في تحقيق التنمية المستدامة.

6- **المنهج المستخدم:** اعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم سحب عنية عشوائية من إجمالي عدد السيدات المستفيدات من خدمات إدارة المرأة بمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم والذي بلغ عددهن (2448) سيدة، وتمثلت تلك الخدمات في الأتي:-

- **مشروع تطوير المرأة على إنتاج الغذاء.** وتستفيد منه (619) سيدة.
- **مشروع تدريب المرأة.** وتستفيد منه (783) سيدة.
- **اندية نسائية.** وتستفيد منه (982) سيدة.
- **مشروع استضافة وتوجيه المرأة.** وتستفيد منه (5) سيدات.
- **مشروع خدمة المرأة العاملة.** وتسفيد منه**(59)** سيدة .

وتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة **ستيفن ثامبسون** وهي:-

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حيث أن:-

حجم المجتمع = **N** نسبة الخطأ وتساوى 0.05= **d**

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوى = **z**

نسبة توفر الخاصية والمحايدة يساوى 0.50 = **p**

وبتطبيق المعادلة بلغ حجم العينة (332) سيدة.

- هذا بالإضافة إلى أنه **تم سحب عينة بغلت (107) رائدة** من اجمالي عدد الرائدات الريفيات (147) رائدة وذلك باستخدام نفس المعادلة السابق الإشارة لها.

3- أدوات جمع البيانات:

- استمارة استبيان للمستفيدات لقياس أثر خدمات إدارة المرأة المقدمة ضمن سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع على تحقيق الأمن الأجتماعي بالمجتمع المحلي.
- دليل مقابلة للرائدات الريفيات لرصد المعوقات التي تواجه السياسات المستجيبة للنوع.

4- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

محافظة الفيوم، أنها من أفقر المحافظات جمهورية مصر العربية وهذا بحسب ما جاء بتقرير التنمية البشرية لمصر (البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة و معهد.التخطيط.القومي، 2010) على المركز رقم (20) حسب آخر تقارير ومن ثم فهي تعانى من نقص تعاني من انخفاض في معدلات التنمية البشرية، بينما حصلت المحافظة على المركز رقم (22) بتقرير التنمية البشرية مصر 2005 (البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة و معهد.التخطيط.القومي، مصر تقرير التنمية البشرية 2005، 2006) بالتالي فإن محافظة الفيوم في حاجة إلى استثمار ما لديها من موارد بشرية.

ب-المجال البشري:

تمثلت عينة البحث في (439) مفردة تتضمنت عدد (332) سيدة من الممستفيدة من خدمات إدارة المرأة بمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم والمنفذة ضمن سياسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للنوع، بالإضافة إلى عدد (107) رائدة ريفية تعمل بالواحدات الاجتماعية التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية بالفيوم.

ج-المجال الزمني: فترة جمع بيانات البحث والتي تمثلت في الفترة من 2019/12/1 إلى 2020/1/1.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج البحث:

1- خصائص مجتمع البحث

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

الاستجابة		ك	%	الاستجابة		ك	%
السن	أقل من 25	55	16.6	الحالة الاجتماعية	متزوجة	136	40.9
	من 25 إلى أقل 35	119	35.8		مطلقة	89	26.8
	من 35إلى أقل من 45	97	29.2		منفصلة	14	4.2
	من 45فأكثر	61	18.4		أرملة	93	28
الحالة التعليمية	يقرأ ويكتب	157	47.3	أوجه إنفاق الدخل الشهري	احتياجات منزلية	223	67.2
	مؤهل أقل من متوسط	49	14.8		احتياجات أطفالك	198	59.6
	مؤهل متوسط	70	21.1		احتياجات شخصية	36	10.8
	مؤهل عال	56	16.9				

باستقراء الجدول السابق رقم (1) والتي يوضح خصائص عينة البحث، حيث أنه فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً للسن، حيث اتضح أن أعلى نسبة كانت لمن تقع أعمارهن (من 25 إلى أقل من 35) فبلغت نسبتهن (35.8٪)، أما من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (من 35إلى أقل من 45) بلغت نسبتهن (29.2٪)، في حين من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (من 45 فأكثر) بلغت نسبتهن (18.4٪)، بينما من تقع أعمارهن في الفئة العمرية (أقل من25سنة) (16.6٪)، أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية، فاتضح أن أعلى نسبة كانت للسيدات المتزوجات، فبلغت نسبتهن (40.9٪)، أما الأرامل بلغت نسبتهن (28٪)، بينما بلغت نسبة السيدات المطلقات (26.8٪)، في حين بلغت نسبة السيدات المنفصلات (4.2٪).

كذلك أشار الجدول رقم (1) إلى توزيع عينة البحث وفقاً للحالة التعليمية، حيث أن أعلى نسبة كانت (47.3٪) لصالح السيدات اللاتي يقرأن ويكتبن، أما السيدات الحاصلات على مؤهل متوسط بلغت نسبتهن (21.1٪)، في حين بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل فوق عال (16.9٪)، هذا بالإضافة إلى نسبة الحاصلات على مؤهل أقل من متوسط بلغت نسبتهن (14.8٪). أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث وفقاً لأوجه إنفاق الدخل الشهري، اتضح أن أعلى نسبة كانت للسيدات اللاتي ينفقن أرباح المشروع على الاحتياجات المنزلية، بينما السيدات اللاتي

ينفقن أرباح المشروع على احتياجات الأطفالهن بلغت نسبتهن (198٪)، في حين أن السيدات اللاتي ينفقن أرباح المشروع على احتياجاتهن الخاصة بلغت (11.54٪).

فيما بتعلق بالنتائج المرتبطة بالاجابة على التساؤل الرئيسي الأول والذي مؤداه:-

" تحديد أثر السياسات الاجتماعية في توفير فرص الاستدامة الاقتصادية للمشروعات التنموية بالمجتمع المحلي"

تمثلت الاجابة على التساؤل في الشكل التالي والذي يعرض مقارنة بين استجابات المستفيدات واستجابات الرائدات الريفيات عينة البحث، وذلك وفق القوة النسبية.

جدول رقم (2) يوضح المقارنة بين استجابات المستفيدات والرائدات على اسهامات السياسات الاجتماعية في توفير فرص الاستدامة الاقتصادية للمشروعات التنموية بالمجتمع المحلي

م	الابعاد	استجابات المستفيدات			استجابات الرائدات الريفيات		
		المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية
1	تمكين المرأة من الحصول فرص تمويل مشروعات اقتصادية	2.5	0.8	80	2.6	0.3	82
2	دعم مشروعات المرأة الفقيرة	2.1	0.4	77	2.8	0.7	91
3	توفير فرص عمل للمرأة الفقيرة	1.9	0.6	69	1.7	0.5	60

ويتضح من الجدول السابق إشارت المبحوثات إلى توفير مديرية التضامن الاجتماعي فرص تمويل لمشروعات اقتصادية للمرأة الفقيرة (المقدمة في إطار السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع)، حيث تمثلت تلك الجهود، خدمات خاصة باكساب السيدات مهارات إنشاء وإدارة مشروعات صغيرة وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي بالمحافظة والندية النسائية لتوفير تدريبات فنية وشخصية للسيدات الفقيرات، كذلك توفر المديرية من خلال إدارة المرأة بعمل توعية دورية للسيدات بالمؤسسات الممولة التي تشرف خدماتها، كما توفر للسيدات التي لديها مشروعا صغيرا الدعم الفني والمتابعة الدورية لهن.

كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى دعم مديريات التضامن الاجتماعي(المقدمة في إطار السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع) دعم لمشروعات المرأة الفقيرة، حيث تقدم خدمات تسويقية لمنتجات مشروعات المرأة الفقيرة بالمحافظة، كذلك إقامة معارض دورية لتلك المنتجات، بالإضافة إلى توفير دور حضانة لأطفال تلك السيدات بمقابل رمزي، ومن الأهمية بمكان تفسير وجود فروق بين استجابات المستفيدات والرائدات الريفيات علي ذلك البعد إلى شعور السيدات بعدم كفاية تلك الخدمات في توفير الدعم لمشروعاتهم، بالرغم من اقتناع الرائدات بعكس ذلك،

الأمر الذي يرجع إلى أنهن بذلن الكثير من الجهد خلال تنفيذ أنشطة دعم المشروعات المقدمة من عدة إدارات داخل المديرية مثل إدارة المرأة وإدارة الأسرة والطفولة، أنشطة إدارة الأسر المنتجة، وغيرها.

أما فيما يتعلق بتوفير مديريات التضامن الاجتماعي(المقدمة في إطار سياسات الرعاية المستجيبة للنوع) فرص عمل للمرأة الفقيرة، فاشارت استجابات المبحوثات إلى توفير المديرية فرص عمل ولكن لم تكن بالقدر الكافي حيث تقتصر تلك الفرص على التنسيق والاشراف على بعض الجمعيات الأهلية المنفذة لمشروعات ممولة تستهدف تدريب وتوظيف السيدات وتقوم بتسهل اجراءات تنفيذها، وكذلك توفير فرص عمل دورية للمرأة كرائدة ريفية. وتفسيرا لوجود فروق بين استجابات المستفيدات والرائدات الريفيات علي ذلك البعد عدم المام جميع الرائدات بأنشطة التوظيف التي تتم بجميع المحافظة، حيث أن مشروعات التوظيف للسيدات تمت في بعض المناطق بالمحافظة دون الأخر، ونظرا لتوزيع العمل للرائدات المتبع من قبل المديرية لا تشارك جميع الرائدات في نفس المنطقة في نشاط توظيف السيدات المشار إليه، لذا أشارة بعض الرائدات إلى عدم توفير خدمات التضامن الاجتماعي فرص عمل للسيدات.

أما فيما يتعلق بالنتائج المرتبطة بالاجابة على التساؤل الرئيسي الثاني والذي مؤداه:-

ما المعوقات التي تواجه السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق دمج المرأة بسوق العمل تمثلت الاجابة على التساؤل في الشكل التالي والذي يعرض مقارنة بين استجابات المستفيدات واستجابات الرائدات الريفيات عينة البحث، وذلك وفق القوة النسبية.

جدول رقم (3) يوضح المقارنة بين استجابات المستفيدات والرائدات حول المعوقات التي تواجه السياسات الاجتماعية المستجيبة للنوع في تحقيق التنمية المستدامة

م	الابعاد	استجابات المستفيدات			استجابات الرائدات الريفيات		
		المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية	المتوسط	الانحراف المعياري	القوة النسبية
1	معوقات بالمرأة ذاتها	1.7	0.09	61	2.6	0.4	86
2	معوقات تتعلق بالأسرة	2.6	0.5	84	2.7	0.7	90
3	معوقات تتعلق بالمجتمع المحيط	2.8	0.7	93	2.8	0.6	95
4	معوقات تتعلق بمحدودية امكانيات المديرية	2.7	0.09	90	2.9	0.8	97

تشير بيانات الجدول السابق رقم (3) إلى وجود معوقات خاصة بالمرأة ذاتها والتي تواجه خدمات مديرية التضامن الاجتماعي المقدمه (المقدمة في إطار سياسات الرعاية المستجيبة للنوع) لدمج المرأة بسوق العمل، والتي تمثلت في قلة ثقة المرأة في نفسها نتيجة التنشئة الاجتماعية غير السليمة التي تقوم على التمييز بين الذكور والإناث، وقد تفسر وجود فروق بين استجابات الرائدات والسيدات المستفيدات من تلك الخدمات إلى أن تلك السيدات هن من استطعن التغلب على تلك المعوقات الذاتية لذا لم يوافقوا على عبارات هذا المؤشر ولكن الرائدات الريفيات كانت وفق لما ورد لديهن من قناعات نتيجة تعاملهن من غالبية المستفيدات وليس فقط صاحبات المشروعات.

أما فيما يتعلق بوجود معوقات تتعلق بالأسرة أشارت استجابات المبحوثات إلى وجود معوقات خاصة بالأسرة تواجه خدمات مديرية التضامن الاجتماعي (المقدمة في إطار سياسات الرعاية المستجيبة للنوع)، عدم وجود دعم من الأسرة للمرأة للحصول على فرصة عمل أو إنشاء مشروع صغير، نتيجة عدم ثقة أسرتها بقدرتها على عمل مشروع صغير، كما بعض المبحوثات إلى أن قد تمنعنها الواجباتي الأسرية من تحمل أعباء العمل أو إدارة المشروع الصغير، كذلك قد تمنعنهن تقاليد اسرتهن من عمل مشروع صغير.

هذا بالإضافة إلى عرض الشكل السابق إلى وجود معوقات خاصة بالمجتمع تواجه خدمات مديرية التضامن الاجتماعي (المقدمة في إطار سياسات الرعاية المستجيبة للنوع)، والتي تمثلت في عدم كفاية مؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر، المنافسة بين المشروعات الصغيرة بمجتمعهن، عدم تقبل بعض المجتمعات لعمل المرأة بشكل عام، عدم دعم أهالي مجتمعهن لمشروعات السيدات.

أما فيما يتعلق بوجود معوقات خاصة بمحدودية خدمات المديرية والتي تواجه خدمات مديرية التضامن الاجتماعي (المقدمة في إطار سياسات الرعاية المستجيبة للنوع)، والتي تمثلت في قلة المشروعات الممولة التي تستهدف توظيف السيدات الفقيرات، عدم كفاية قاعات التدريبات وخاصة التي تتعلق بالتدريبات الفنية، عدم توفير تدريبات دورية للرائدات الريفيات لرفع كفاءتهم بشكل دوري.

1. مقترحات البحث:

استناداً على نتائج البحث، يقترح البحث ضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمعي المدني لتبني سياسات مستجيبة للنوع لدمج المرأة بسوق العمل وتلك السياسات كمخل لتحقيق التنمية المستدامة تتضمن الأنشطة التالية:-

- أنشطة خاصة بالمجتمعات المحلية:-

أ- عمل دراسات دقيقة عن المجتمعات المستهدفة وذلك لاستخراج المعلومات التالية:-

- تحديد القيادات الرسمية والطبيعية لتلك المجتمعات.
- كذلك حصر نماذج الناجحة لصاحبات مشروعات اقتصادية بتلك المجتمعات أو مجتمعات قريبة منها، ولهن نفس الظروف التي تمر السيدات المستهدفات، للاستعانة بها في اللقاءات والأنشطة المنفذة مع السيدات المستهدفات كمحفز لهن.
- بالإضافة إلى تحديد المشكلات الاجتماعية التي ترتبت على فقر المرأة في تلك المجتمعات المستهدفة.
- كذلك حصر للجهات المجتمعية الأنشطة تستهدف تمكين المرأة بتلك المجتمعات والتنسيق معها لتحقيق التكامل في الخدمات المقدمة للسيدات.

ب- تنظيم لقاءات مجتمعية تمهيدية مع القيادات الرسمية والطبيعية بتلك المجتمعات المستهدفة لشرح أهداف (مشروع تمكين المرأة)، وكسب الدعم والتأييد منهم، لتجنب أي اعتراضات من قبل أسرة المرأة للاشتراك بالمشروع.

ج- تنظيم لقاءات مع النماذج الناجحة لصاحبات المشروعات الاقتصادية، والبحث عن الراغبات في التعاون لحضور فعاليات (مشروع تمكين المرأة) لتشجيع السيدات المستهدفات على انشأ مشروعات اقتصادية، ونقل ما لديهن من خبرات في مجال المشروعات الصغيرة للسيدات المستهدفات.

د- ضرورة الاستعانة ببعض أفراد المجتمعات المستهدفة كمسئولي اتصال لتسهيل التواصل مع السيدات المستهدفات بتلك المجتمعات.

هـ- التوعية لمؤسسات المجتمع المدني لتوفير تمويل المشروعات متناهية الصغير بشكل الكافي، على أن تراعي شروط تلك القروض ظروف المرأة الفقيرة ودورة رأس مال المشروع وذلك لقة عائد تلك المشروعات.

- أنشطة تتم بالتعاون مع الجمعيات الأهلية:-

أ- ضرورة التنسيق بين أنشطة الجمعية ومديرية التضامن الاجتماعي لتحقيق تكامل الأنشطة المقدمة للمرأة الفقيرة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.

ب- ضرورة التركيز على تقديم الدعم الفني أو ما يطلق عليه (خدمات استشارية) للسيدات اللاتي أنشأن مشروعات اقتصادية حديثة، وذلك بشكل دوري لاكسابها القدرة على التصدي للمخاطر الاقتصادية المحتملة.

ج- أهمية التنسيق مع الجهات المجتمعية التي تنفيذ أنشطة لتمكين المرأة الفقيرة سواء كانت داخل المجتمعات المستهدفة أو خارجها.

د- القياس الدوري لنسبة التغيير المحققة في مستوى معيشة المرأة الفقيرة، وهذا لحصر معوقات ذلك التغيير، والاستفادة من تلك النتائج لتطوير خطط برنامج سبل المعيشة المستدامة، لتمكين المرأة الفقيرة.

هـ- أهمية تركيز الجمعية على الهدف الأساسي من التدخل وهو العمل على مساعدة المرأة لتحقيق التمكين، وليس العمل على تمكنها.

و- تشجيع السيدات على عمل التعاونيات اقتصادية لمشروعاتهن الصغيرة، كاستراتيجية لدعم المشروعات متناهية الصغيرة لتتمكن من مواجهة مخاطر متنافسة السوق المحلي، كذلك لكسب الدعم المجتمعي.

ز- تنظيم فعاليات لتسويق منتجات السيدات صاحبات المشروعات الصغيرة كدعم لتلك المشروعات لضمان استدامة أنشطتها.

أ- توجيه مؤسسات المجتمع المدني اهتمامها نحو تنظيم ندوات لأفراد المجتمعات الريفية لرفع وعيهم تجاه قضية عمل المرأة.

ب- توفير الامكانيات الكافية لفتح فصول محو الأمية لتحقيق أحد مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة الفقيرة، وخاصة بالمناطق المتطرفة التي تعاني قلة الخدمات، زيادة معدلات الفقر وقلة فرص تعليم الفتيات.

مراجع المستخدمة

المراجع العربية:

1- الأمانة.العامة.لجامعة.الدول.العربية. (6-8 يوليو 2009). التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة. *تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية* (الصفحات 154-182). دمشق: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاجتماعي إدارة المرأة.

2- البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة، و معهد.التخطيط.القومي. (2006). *مصر تقرير التنمية البشرية 2005*. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،ومعهد التخطيط القومي.

3- البرنامج.الإنمائي.للأمم.المتحدة، و معهد.التخطيط.القومي. (2010). *مصر"تقرير التنمية البشرية2010"* . القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،ومعهد التخطيط القومي.

4- الجهاز .المركزي.للتعبئة.والإحصاء . (2014). *الكتاب السنوى* . القاهرة: الجهاز .المركزي.للتعبئة.والإحصاء .

5- المجلس.القومي.للمرأة. (2018). *تقرير متابعة دور الوزارات والجامعات والجهات المختلفة فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030*. القاهرة: الادارة العامة لسياسات التخطيط، المجلس القومي للمرأة.

6- المؤسسة.الأمريكية.للتنمية. (2003). *إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومي*. القاهرة: مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، المؤسسة الامريكية للتنمية سلسلة "الأدلة الإرشادية".

7- إيمان حنفي الهاشمي. (2009). شبكة الأمان الاجتماعي وتحقيق الأمن الإنساني للفقراء"دراسة مطبقة على منطقة عرب راشد بمحافظة حلوان". *المؤتمر العلمي السابع، الأمن الانساني بين المفهوم والتطبيق- نحو دور لمهنة الخدمة الاجتماعية* (الصفحات 510-548). القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

8- توادر مصطفى أحمد. (1995). مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها. *المؤتمر العلمي الثامن* (الصفحات 10-49). القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.

9- جان إيغلاند. (2008). *نساء وفتيات وفتيان ورجال احتياجات مختلفة – فرص متساوية، كتب الجندر في الاعمال الانسانية*. القاهرة: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، .

10-رشاد صالح رشاد زيد. (2012). الأمن الاجتماعي مفهومه- تأصيله الشرعي- وصلته بالمقاصد الشرعية. *المؤتمر الدولي- الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي* (الصفحات 5-37). الرياض: جامعة آل البيت بالتعاون مع رابطة الجامعا الإسلامية.

11-سعد الدين إبراهيم، و أماني قنديل. (2009). *نحو دراسة السياسة الاجتماعية في الوطن العربي*. القاهرة: الموسوعة العربية للمجتمع المدني.

12-سميرة بنت أحمد حسن العبدلي، و روبا سليمان الفنيخ. (2017). استراتيجيات إدارة الضغوط لدى المرأة العاملة وانعكاسها على جودة الحياة الأسرية. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع - كلية الامارات للعلوم التربوية*، 146-191.

13-سيما عدنان أبورموز. (24 2, 2005). النوع الاجتماعي. *المجلة الالكترونية، أطفال الخليج ذوى الاجتياجات الخاصة*، الصفحات 127-167.

14-صندوق.الأمم.المتحدة.للسكان. (2006). *مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات مشروع النوع الاجتماعي "السلام والأمن"*. القدس: صندوق.الأمم.المتحدة.للسكان.

15-عبد الخالق محمد عفيفي. (2002). الخدمة الاجتماعية ودورها المعاصر في تحقيق اسلام والأمن الاجتماعي. *المؤتمر العمي الخامس عشر* (الصفحات 13-55). القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان.

16-عبدالحكم سالمان. (2013). *التأثيرات المتبادلة بين التنمية الاقتصاديّة والأمن "رسالة ماجستير"*. القاهرة: معهد الدراسات الإسلاميّة "قسم الاقتصاد".

17-مجمع.اللغةالعربية. (1986). *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدعوة.

18-محسن عوض، و كرم خميس. (2013). *التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي*. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.

19-محمد عمارة. (1998). *الإسلام والأمن الاجتماعي*. القاهرة: دار الشروق.

20-محمد محمود الإمام. (1995). *التنمية البشرية من المنظور القومي* . بيروت: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفريق أسيا وبرنامج الإنمائي للأمن المتحدة.

21-محمدعبدالعال عبدالعزيز. (2019). دور المنظمات التطوعية فى توفير خدمات الرعاية الانسانية للمرأة الفقيرة المستبعدة اجتماعياً. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم*، 117-154.

22-مركز .البحوث.الاجتماعية. (2009). *المرأة والعمل*. القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية.

المراجع الأجنبية:

1. Erica King و ،Jillian E. Foley .(2014) .*Gender- Responsive Policy Development in Corrections: What We Know and Roadmaps for Change* .Newyork: U.S. Department of Justice "the National Institute of Corrections."

2. Inayatul Faizah و ،Ahmad Husaeni .(2019) .Economic Empowerment for Poor Women Using Grameen Bank Model in Indonesia .*KnE Social Sciences*.913–880 ،

3. International Social Security Association .(2010) .*Appendix: Demographic and social security indicators* .Oxford: Blackwell Publishing.

4. Jillian Foley .(2012) .*GENDER-RESPONSIVE POLICIES AND PRACTICES IN MAINE* . Maine: University of Southern Maine, Muskie School of Public Service.

5. Katelyn A. Wattanaporn و ،Kristy Holtfreter .(2014) .The Impact of Feminist Pathways Research on Gender-Responsive Policy and Practice .*Feminist Criminology 2014, Vol. 9(3) (Sage*.207 –191 ،(

6. Michael Man .(2003) .*Encyclopedia of Social Science* .London: Oxford.

7. Richard M. Titmuss .(1974) .*Social Policy An Introduction* . Unwia : George Allen.

8. UNDP .(2012) .*GENDER AND ECONOMIC POLICY MANAGEMENT INITIATIVE – ASIA AND THE PACIFIC* ..Bangkok: the Asia-Pacific Regional Centre- United Nations Development Programme

9. Virinder Sharma .(2014) .Sustainable rural livelihoods approach for climate change adaptation in Western Odisha Development in Practice .*Routledge Journal*.604-581 ،